آليات و برامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية).

الأمير عبد القادر حفوظة، lamirhafouda@gmail.com
غرداين حسام ghoussam85@yahoo.fr
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.

ملخص:

يرتبط موضوع التشغيل والبطالة بمدى تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية و أجهزتها الإنتاجية، وهو جعل العديد من الدول تعمل على وضع سياسة تشغيل من شأنها ضمان استقرار الموارد البشرية.

وفي هذا الصدد عمدت الجزائر كباقي الدول إلى وضع مختلف الآليات والبرامج من أجل معالجة موضوع التشغيل وذلك من خلال سنها لقوانين وتشريعات جديدة تهدف إلى معالجة هاته الظاهرة، وسنحاول من خلال هذه الورقة التأكد فيما إذا كانت هذه الآليات و البرامج حققت النتائج المرجوة منها من خلال عرض وتقييم مختلف الأجهزة التي استحدثتها الحكومة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة، سياسة التشغيل.

Abstract :

Associated with operating the subject of unemployment and the extent of the development of economic and social systems and organs of productivity, which is making many countries are working on the development of employment policy that will ensure the stability of human resources.

In this regard, Algeria proceeded like other countries to the various mechanisms and programs in order to address operating subject through the enactment of new laws and regulations aimed at addressing these circumstances phenomenon, and we will try through this paper is to make sure whether these mechanisms and programs have achieved their desired results through the display and evaluating backward devices developed by the Algerian government.

key words: employment, unemployment ,Employment policy.

مقدمة:

كان وما يزال موضوعا التشغيل والبطالة يحظيان باهتمام بالغ من طرف المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية على حد سواء في محاولة منهم إلى إيجاد تفسير للخلل القائم في سوق العمل، و من ثم طرح البدائل الممكنة لمعالجة ظاهرة البطالة التي باتت تهدد استقرار الكثير من البلدان ولاسيما الجزائر التي أصبح فيها حل مشكلة البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها الحكومة، وفي سبيل ذلك أجرت الجزائر تعديلات بدأتها بإدخال تعديلات على قانون العمل، ولقد كانت السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر تعتمد على آليات وبرامج ومخططات عملية، والهدف من وراء ذلك كله هو الحد من تفاقم ظاهرة البطالة ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذه الدراسة هي :

هل نجحت الجزائر من خلال آليات و برامج السياسات العمومية للتشغيل المنتهجة من تحقيق الأهداف المرجوة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

تطور التشغيل والبطالة في الجزائر من 1980 إلى 2015.

السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر.

آليات و برامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر.

تقييم السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر.

1- تطور التشغيل والبطالة في الجزائر من 1980 إلى 2015.

إن الحديث عن تطور التشغيل والبطالة في الجزائر مقترن بالحديث عن التغيرات التي مست الاقتصاد الجزائري بدأ بأزمة البترول 1986 و بروز بوادر الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ثم إقرار الإصلاحات المدعومة من الخارج ووصلا إلى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، و من أجل عرض هذه التطورات سنحاول الاستعانة ببيانات و إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و كذا تقارير بنك الجزائر للوقوف على أهم المحطات التي مر بها سوق العمل في الجزائر.

ويمكن تقسيم مراحل تطور الشغل والبطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2015 إلى ثلاث مراحل:

1-1- مرحلة ما قبل الإصلاحات من 1980 إلى 2015: يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1-1-1- الفترة الأولى من 1980 إلى 1984: وهي الفترة التي شهدت تطبيق المخطط الخماسي الأول، هذه الفترة جاءت بعد التحسن الذي مس أسعار النفط سنة 1979، ما أفضى إلى تنفيذ استثمارات عمومية هائلة كان لها الأثر الايجابي على معدلات نمو الفئة الشغيلة خاصة في قطاعات الإدارة و الأشغال العمومية وقطاع الخدمات ورافق ذلك تراجع ملحوظ في معدلات البطالة .

جدول رقم 01: تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 1984.

السنوات	1977	1982	1983	1984
نسبة البطالة	%22	%16,3	%13,1	%8,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل -2- التشغيل، ص 69 .

1-1-2- الفترة الثانية من 1985 إلى 1989: وهي الفترة التي شهدت تطبيق المخطط الخماسي الثاني، والتي تزامنت مع الأزمة البترولية لسنة 1986، والتي كان لها تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة و ظروف التشغيل بصفة خاصة حيث تدهور معدل التشغيل خلال هذه المرحلة لينخفض من 90,1% إلى 81,9% كنسبة من الفئة النشيطة [1]، وصاحبه ارتفاع رهيب في معدلات البطالة.

جدول رقم 02: تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1989.

السنوات	1985	1987	1989
نسبة البطالة	%9,7	%21,4	%18,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

1-2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية من 1990 إلى 2000: تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر سواء على الصعيد الاقتصاد أو الأمني، حيث شهدت هذه المرحلة انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تجسد ذلك من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات تمثلت في تطبيق برنامج التثبيت سنة 1990، وبرنامج التعديل الهيكلي (من 1994 إلى 1998)، هذه البرامج كان لها الأثر السلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل في الجزائر، نتيجة غلق مؤسسات بأكملها أو تصفيتها وتسريح عمالها، وهو ما كان له أثر بالغ على حجم العمالة، حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة خلال هذه الفترة قدرت بحوالي 637188 منصب شغل [2]، وبذلك ارتفع معدل البطالة من 19,7% سنة 1990 لينتقل إلى ما يقارب 24% سنة 1994 ليصل إلى حوالي 29,77% سنة 2000 [3].

جدول رقم 03 : تزايد معدلات البطالة من 1990 إلى 2000.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أعداد البطالين (مليون)	1,16	1,23	1,34	1,52	1,66	2,11	2,20	2,31	2,33	2,52	2,40
معدل البطالة (%)	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,3	28,1	28,3	28,6	29,3	29,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء نقلا عن أ. دهينة مجدولين و أ.حبة نجوى، دور سياسات التشغيل في تقليص الفجوة بين عرض عمل حاملي الشهادات الجامعية واحتياجات السوق المحلية، دراسة حالة جامعة محمد خيضر – بسكرة.

1-3- مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري من 2001 إلى 2015: تميزت هذه المرحلة بنوع من الاستقرار الأمني والاقتصادي، رافق ذلك انتعاش في أسعار المحروقات في السوق العالمية، وهو ما سمح للدولة من إتباع سياسة مالية توسعية عن طريق تطبيق برامج لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة حيث تم استحداث عدد كبير من مناصب الشغل، وانتقل معدل التشغيل من 72,7% سنة 2001 إلى 90,03% سنة 2011 [4].

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربع فترات وهي :

1-3-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004: في ظل تحسن إيرادات الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية البشرية والمحلية، وللتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية الكلية، قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لدعم الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار على مدار أربع (04) سنوات (2001- 2004) هو برنامج موجه أساسا إلى :

- بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد.

- تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى.

- تحسين الإطار المعيشي.

- دعم التشغيل والحماية الاجتماعية.

وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل في الجزائر حيث أدى إلى تقليص معدلات البطالة من 3,2 مليون عاطل عن العمل سنة 2001 إلى 1,7 مليون بطال سنة 2004 [5]، والجدول الموالي يبين تطورات معدل البطالة خلال هذه الفترة .

جدول رقم 04: تطور التشغيل والبطالة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004.

السنوات	2001	2003	2004
قوة العمل (السكان النشطون)	8 568 221	8 762 326	9 469 946
العمالة (السكان المشتغلون فعلا)	6 228 772	6 684 056	7 798 412
العاطلين عن العمل (البطالين)	2 339 449	2 078 270	1 671 534
نسبة البطالة	%27,30	%23,7	%17,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل -2- التشغيل، ص59-60.

1-3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009: (المخطط الخماسي الأول).

هو برنامج جاء لتعزيز المكاسب الاقتصادية المحققة من جهة ومعالجة النقائص المسجلة في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى، حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل ثمن (8) أضعاف البرنامج الأول حيث قدر غلافه المالي بحوالي 4202,7 مليار دينار جزائري، وجاء ذلك لقاء تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط، وجاءت أهدافه مكملة لأهداف البرنامج السابق وتمثلت فيما يلي [6] :

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5 %.

- إنشاء 100 000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

- توفير مليوني منصب شغل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق.

- إنشاء 150 000 محل تجاري وانجاز الآلاف من المنشآت التربوية والاجتماعية والثقافية.

أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى انخفاض محسوس في معدلات البطالة كما يظهر ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور الشغل والبطالة في الجزائر من 2005-2009.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قوة العمل (السكان النشطون)	9 492 508	10 109 645	9 968 906	10 315 000	10 544 000
العمالة (السكان المشتغلون فعلا)	8 044 220	8 868 804	8 594 243	9 146 000	9 472 000
العاطلين عن العمل (البطالين)	1 448 288	1 240 841	1 374 663	1 169 000	1 072 000
نسبة البطالة	%15,3	%12,3	%13,8	%11,3	%10,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، ص 62 إلى 66.

1-3-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة من 2010 إلى 2014: (المخطط الخماسي الثاني):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني الذي انطلقت مع انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، والذي تم تعزيزه بالبرنامج الخماسي التكميلي من 2005 إلى 2009، ورصد لهذا البرنامج غلاف مالي إجمالي قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين:

- الشق الأول: لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج.

- الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

ويخصص البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وقد خصص حوالي 350 مليار دج من المبلغ الإجمالي للبرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وتضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث (03) ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة [7]، والجدول الموالي يبين تطور معدلات الشغل والبطالة المرافقة لمرحلة تنفيذ هذا البرنامج.

جدول رقم 06: تطور الشغل والبطالة في الجزائر من 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قوة العمل (السكان النشطون)	10 612 000	10 661 000	11 423 000	11 964 00	11 453 000
العمالة (السكان المشتغلون فعلا)	9 736 000	9 599 000	10 170 000	10 788 000	10 239 000
العاطلين عن العمل (البطالين)	1 076 000	1 063 000	1 253 000	1 175 000	1 214 000
نسبة البطالة	%10	%10	%11	%9,8	%10,6

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2014 ، ص 154.

1-3-4- المخطط الخماسي الثالث للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019:

أو ما يطلق عليه باسم برنامج الاستثمارات العمومية والذي جاء استكمالا للبرامج الثلاثة السابقة، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج، لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم، ويهدف هذا المخطط أساسا إلى[8]:

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان.

- تحقيق معدل نمو في حدود 7%.

- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

- مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب الشغل.

وشهدت السنة الأولى من تنفيذ هذا المخطط ارتفاع معدل البطالة إلى 11,2% على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6% مقارنة بشهر سبتمبر 2014 [9]، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتعليم والصحة، هذه الإجراءات جاءت كنتيجة لانخفاض أسعار المحروقات، مع نهاية 2014.

الشكل رقم 01: تطورات معدل البطالة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 .

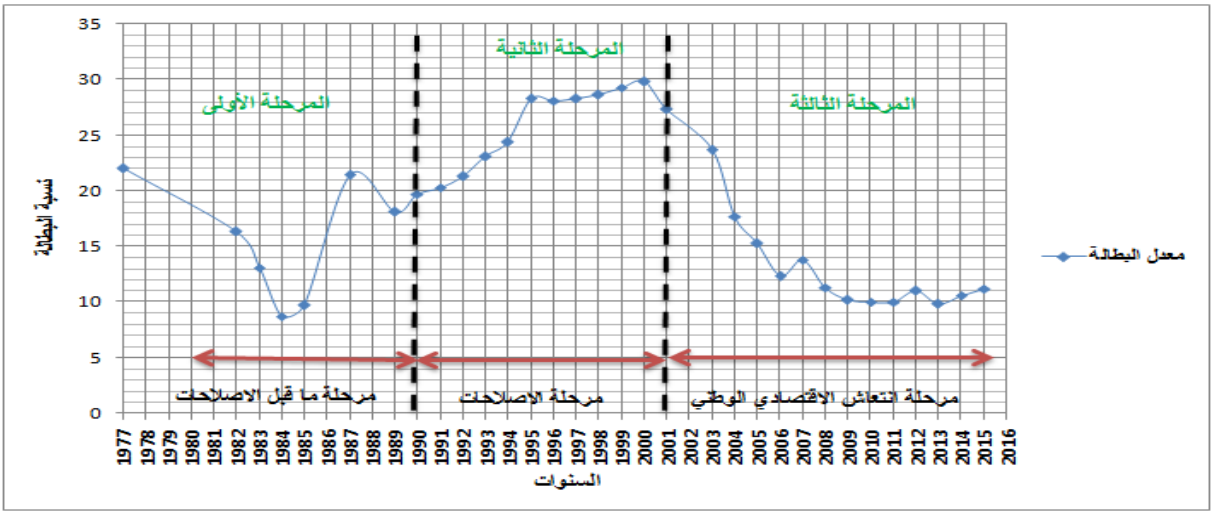

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة.

2- السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر:

2- 1- مفهوم سياسة التشغيل:

يعتبر موضوع التشغيل مسألة ذات أبعاد مختلفة، منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها ما هو ذو أبعاد اجتماعيه وفيها حتى ما يمس بالجانب السياسي فقد تميزت كل جهة في تعريفها لسياسة التشغيل ورغم ذلك يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى تعريف شامل على أن سياسة التشغيل هي: " مجمل التشريعات و القرارات الحكومية و الاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة الى التنظيم و وضع الضوابط و المعايير لأداء سوق العمل كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها و تعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية ".[10]

2-2- أنواع سياسة التشغيل: لسياسة التشغيل أنواع أهمها: (11)

2-2-1- التشغيل المباشر : وهو الذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

2-2-2- التشغيل المؤقت : أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية، أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

تعويض عامل غائب.

نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

2-3- أهداف سياسة التشغيل:

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها وبعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع ، وفي هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي: (12)

توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.

الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.

الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.

تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه.

ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.

تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل.

2-4- مبادئ سياسة التشغيل : (13)

هناك عدة أسس تقوم عليها سياسة التشغيل يمكن إجمالها فيما يلي:

2-4-1- التشغيل الكامل : ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي، والقادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم، و قد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي" التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع ، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوكيد التنمية الاقتصادية " يتضح من خلال النص، أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في :

استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها، والقضاء على البطالة.

عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.

2-4-2- التشغيل الإنتاجي : لقد قرّر الميثاق الوطني 1986ما يلي : الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فائدة ملموسة، و لا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنّه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، كما نجد أن الميثاق الوطني ربط نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

2-4-3- التشغيل المستمد على حرية الاختيار : يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح «فيلادلفيا » على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر:أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية، بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي.

2-4-4- كفالة الاستقرار: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل.

3- آليات و برامج السياسة العمومية للتشغيل في الجزائر:

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا(أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987 ، خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 19-30 سنة بالنسبة للأولى و بين 30-50 سنة للثانية، حيث تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة .إن أجهزة التشغيل المرتبطة بوزارة العمل متعددة سنحاول في هذا المحور التطرق لأهما حتى يتسنى لنا الوقوف على مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة في الجزائر[14] .

فبالنسبة للآليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياسة التشغيل فقد كانت متعددة سواء كان عن طريق التشغيل المباشر أو الغير مباشر لطالبي مناصب الشغل ومن بين هذه البرامج والآليات:

3-1- برنامج تشغيل الشباب: [15] و يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، و ينظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية، المكلفة و قطاعات الفلاحة، و يخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، و تقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، و تحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين و مستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ:

إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة و غير المؤهلة و التي توجز في إطار الأجر الوطني الأدنى.

تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق مختلف نشاطات المتدخلين و متابعتهم.

3-2- جهاز الإدماج المهني للشباب: انطلق هذا الجهاز الخاص بإدماج الشباب مهنيا عند مطلع التسعينات و هو يركز على توظيف الشباب مؤقتا، و يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا، و تتولى الجماعات المحلية عملية توظيف الشباب، أما مناصب العمل فتوفرها المؤسسات المحلية أو الإدارات مقابل إعانة مالية يمنحها صندوق مساعدة تشغيل الشباب، الذي حل محل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سنة 1996.

3-3- عقود ما قبل التشغيل: انطلق هذا البرنامج في شهر جويلية 1998 وهو موجه للشباب ذوي الشهادات العاطلين عن العمل (الجامعيين و التقنيين) والذين تتراوح أعمارهم ما بين (19 و 35 سنة)، كما يدمج هذا البرنامج ضمن مستفديه من فئة البطالين، الذين سبق لهم أن اشتغلوا في إطار برامج العمل المؤقت، و تستغرق مدة التوظيف سنة، و تموله وكالة التنمية

الاجتماعية كليا من صندوق الخزينة، و يمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة و لمدة ستة أشهر، و بعد انقضاء سنة يتحصل المستفيد من عقد ما قبل التشغيل على شهادة عمل، يمكن تقديمها لاحقا عند أي توظيف.

3-4- إسهامات الوكالات الوطنية في تدعيم التشغيل في الجزائر: نظراً للآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عن هذه الظاهرة في المجتمع بصفة عامة، وفي أوساط الشباب بصفة خاصة. فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات، واعتماد عدة برامج خاصة بهذه الفئة بهدف التخفيف من شدة الصدمات التي يمكن أن تتركها في نفوس العاطلين عن العمل من الشباب، وانعكاس ذلك على تعاملهم مع باقي أفراد المجتمع، وذلك بالرغم من الصعوبات الاقتصادية المالية والهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينات تاريخ بداية التحول نحو الاقتصاد الليبرالي وما نتج عن ذلك من انعكاسات اجتماعية على المجتمع ككل، والشباب بصفة أخص. فقد قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال، وبصفة موجزة، الآليات التالية: (16)

3-4-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI : مهمتها الأساسية تطوير و متابعة الاستثمارات، تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة.

3-4-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ : أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة .يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها من : (17)

مساعدة مجانية (استقبال -إعلام -مرافقة -تكوين).

امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).

الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

3-4-3- تأمين القروض"FGAR": أنشئ بمقتضى القرار التنفيذي رقم: 373- 02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق وتوسع المؤسسة الصغيرة، و المساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسات المالية.

3-4-4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC": الذي يدعم البطالين ما بين 35 و 50 سنة، بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دينار.

3-4-5- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة"ENGEM": أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية بـ 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري و ذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، و الذي احتوى على الكثير من المبادئ و الإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات و تطوير الاستثمار على العموم.

ولتوضيح القروض المصغرة و تأثيراتها المختلفة نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم 02: دورة حياة القروض المصغرة.

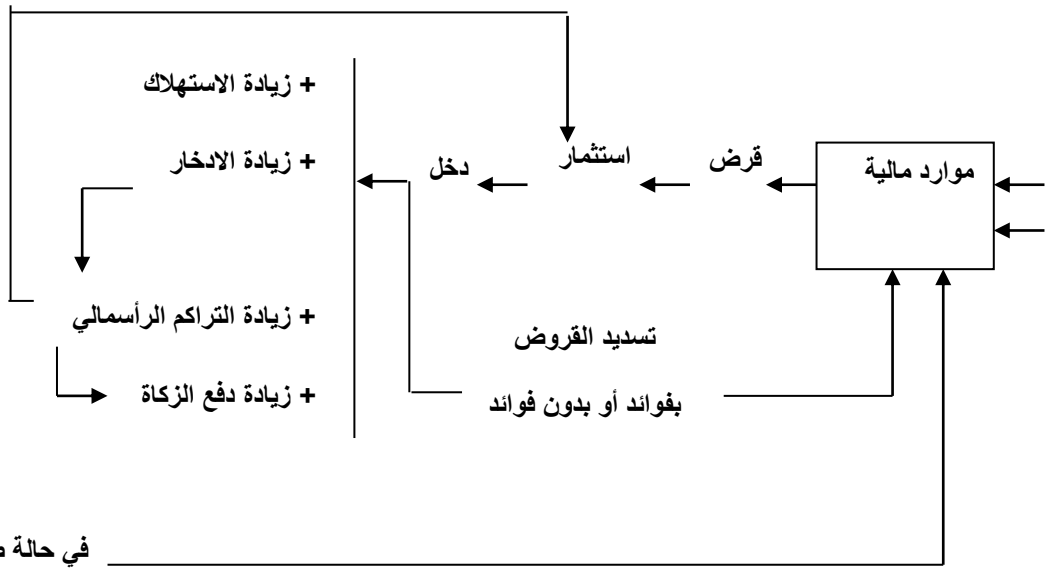

المصدر: أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

3-5- التوظيف المأجور: [18] وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهود بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة، " عن طريق مناصب مؤقتة تشغل أساسا على مستوى البلديات، و تمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة الوصية في شكل حصص ولائية لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل " بناء على اقتراحات البلديات، و قد أنشئ هذا الجهاز سنة1990 كإجراءات بديلة لامتصاص البطالة.

3-6- أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة ،و ذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب.

3-7- صندوق الزكاة الجزائري: هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، و يخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و 300000 دج تسدد خلال 4 سنوات، ولقد أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات والتي تم من خلالها توظيف شخصين على الأقل لكل مشروع و تم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009، و لتوضيح أكثر نعرض أهم النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 07 : القروض الموزعة ما بين : 2004- 2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف- الجزائر- 2011

4- تقييم السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلات البطالة، فبعدما كانت تفوق 29% سنة 2000 انخفضت لتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2013 بنسبة 9.8%، ثم ارتفعت قليلا لتبلغ 11.2% حسب آخر إحصائية نشرها الديوان الوطني للإحصاء (سبتمبر2015)، هذا الانخفاض راجع إلى سياسات التشغيل المتبعة من قبل الدولة والمدرجة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي منذ 2001 والى غاية 2014 والتي وضعت ضمن أولوياتها تحقيق معدل نمو مرتفع و الوصول إلى معدل بطالة أقل انخفاضا.

لكن رغم هذا كله فإن معدل البطالة البالغ 11.2% (سنة 2015) يبقى متواضعا إذا ما قورن بالمتوسط العالمي و المقدر بـ 5.9% (19)، هذا ناهيك عن ارتفاع مستويات البطالة ضمن فئة الشباب و أصحاب الشهادات الجامعية، ضف إلى ذلك أن معظم المناصب المستحدثة تركزت في قطاعات التجارة والخدمات بدلا من القطاعات المنتجة والخالقة للثروة والمتميزة بالاستقرار على غرار قطاعي الزراعة والصناعة ، وفيما يلي سوف نحاول عرض أوجه القصور هذه بشكل من التفصيل.

4-1- أوجه القصور في سياسة التشغيل في الجزائر:

4-1-1- طبيعة مناصب الشغل: من الملاحظ أن القسم الأكبر من اليد العاملة المستحدثة يتركز في قطاعي التجارة والخدمات وبنسبة أقل قطاعات البناء والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 08 : تطور التشغيل حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2001 إلى 2015.

القطاعات	2001	2004	2007	2010	2012	2014	2015
الزراعة	%21,06	%20,74	%13,62	%11,67	%9	%8,8	%8,7
الصناعة	%13,82	%13,60	%11,96	%13,73	%13,1	%12,6	%13
بناء وأشغال عمومية	%10,44	%12,41	%17,73	%19,37	%16,4	%17,8	%16,8
تجارة وخدمات	%54,68	%53,25	%56,69	%55,23	%61,6	%60,8	%61,6

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 03: تطور التشغيل حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2001 إلى 2015.

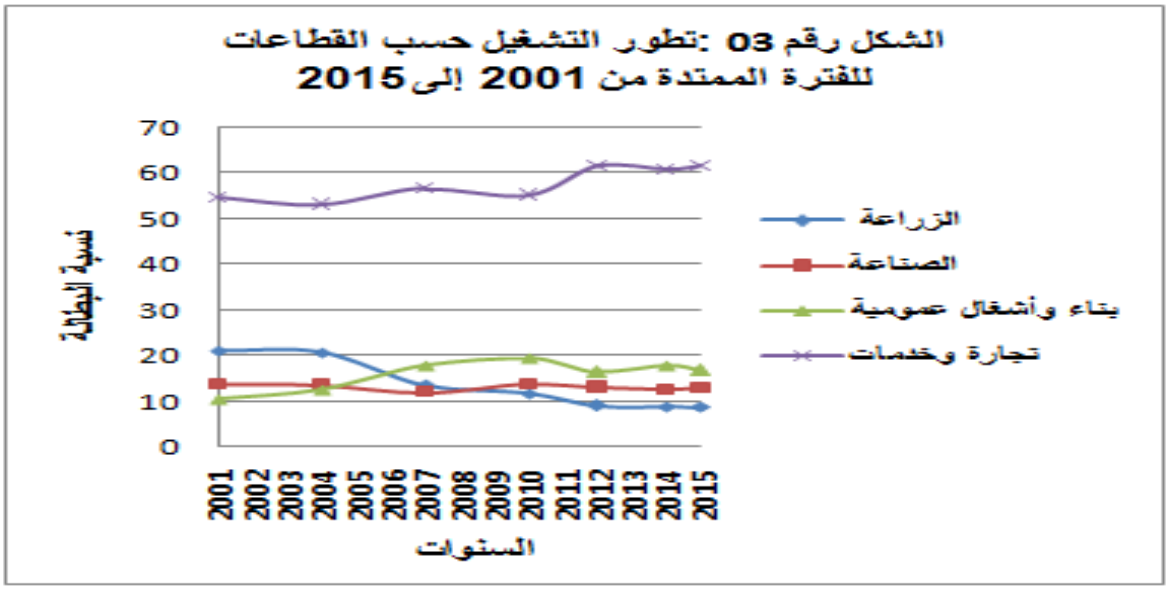

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من الواضح أن قطاعي التجارة والخدمات (النقل والاتصالات) هما الأكثر استقطابا لليد العاملة ضمن سياسات التشغيل المتبعة منذ 2001 حيث تجاوزت نسبة مساهمتهما 53% من مجموع مناصب الشغل الكلية في جميع سنوات الدراسة ، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاعات البناء والأشغال العمومية، بحكم انجاز مشاريع كبيرة في الآونة الأخيرة (سواء في مجال البنى التحتية أو مجال البناء) والمؤسف أن قطاعي الزراعة والصناعة شهدا تراجعا في درجة استقطاب اليد العاملة خلال هذه الفترة وهو ما يدل على تناقص نموهما، وهذا الوضع لا يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والتي تقوم أساسا على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني ألا وهما الزراعة والصناعة، خاصة في ظل تراجع موارد الدولة جراء انخفاض أسعار المحروقات، وبالتالي لابد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة بهما.

4-1-2- البطالة في صفوف الشباب: لقد أصبحت البطالة في أوساط الشباب تثير القلق نظرا لما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية جسيمة، فرغم الآليات والأدوات المستحدثة في إطار سياسات التشغيل التي تستهدف فئة الشباب إلا أن النسبة ما تزال مرتفعة إذا ما قورنت مع المعدل العام للبطالة.

جدول رقم 09 : تطور البطالة في صفوف الشباب للفترة الممتدة من 2001 إلى 2015.

السنوات	2001	2004	2007	2010	2013	2015
معدل البطالة لأقل من 30 سنة	%43,62	%29,92	%24,45	%19,12	%15	%19,06
المعدل العام للبطالة	%27,30	%17,7	%13,8	%10	%9,8	%11,2

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 04: تطور البطالة في صفوف الشباب للفترة الممتدة من 2001 إلى 2015.

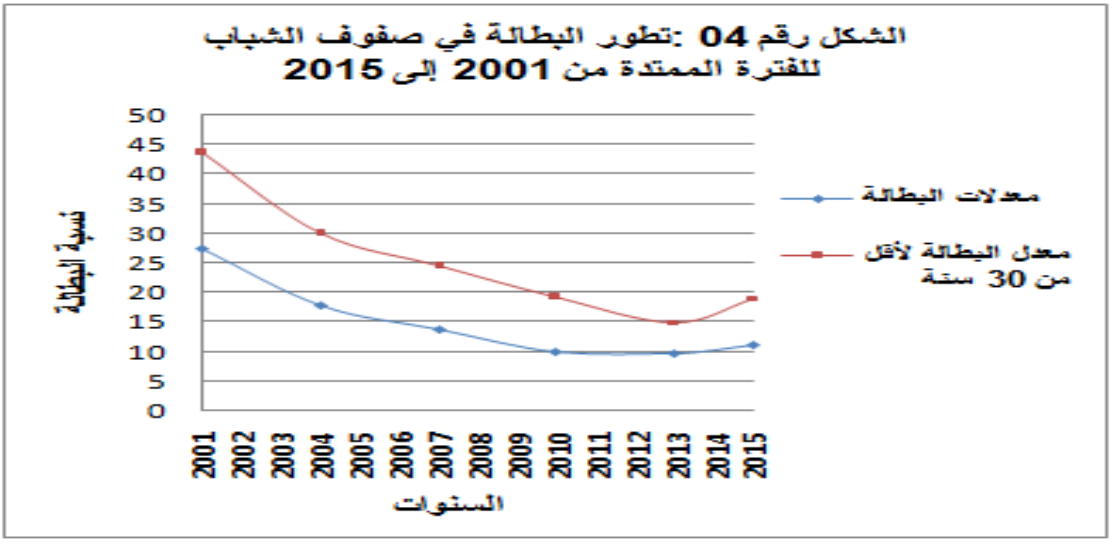

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

4-**1-3- هيكل البطالة من حيث مستوى التعليم:** تشير الإحصائيات إلى أن عدد العاطلين عن العمل بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية وخريجو التكوين المهني في ارتفاع مستمر وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 10 : معدلات البطالة حسب الشهادات المتحصل عليها

الشهادة المتحصل عليها	2015
دون شهادة	%9,8
شهادات جامعية	%13,4
شهادة التكوين المهني	%14,1
المعدل العام للبطالة	%11,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015، النشرة رقم 726،ص6.

يمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات و الجامعيين إلى عدة جوانب [20] :

- يمثل الشباب في الجزائر نحو ثلاثة أرباع السكان ومعظمهم أصحاب شهادات لذا هم أكثر عرضة للبطالة.

- نمو كتلة اليد العاملة النشيطة (الطلب) أكبر من نمو كتلة العمل المعروضة، وهو ما يرتبط بنمو الاقتصاد وضآلة حجم الاستثمار، مع العلم أن المقبلين على العمل هم من فئة الشباب ومنهم حملة الشهادات .

- عدم التوافق ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم والتكوين وهذا ما يعني تكوين مزيدا من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب شغل تناسب تكوينهم.

- ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل وهو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى فقدان العديد من فرص العمل المعروضة على الرغم من وجود الطلب عليها.

4-1-4- الدراسات والوقفات التقييمية: رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل مواجهة ظاهرة البطالة، إلا أ، ما يعاب عليها غياب الدراسات و الوقفات التقييمية من طرف المؤسسات والهيئات الرسمية وهذا ما يقودنا إلى تنفيذ العمليات دون تقييم النتائج، وهذا بدوره ينعكس في قدرة السلطات العمومية على تحديد مدى نجاعة سياسات التشغيل المتبعة [21].

4-1- 5- التشغيل في القطاع العام والخاص: تعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم المتقدم، حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 11% ، أما بالجزائر فيتجاوز نسبة 34%، ولعل ذلك نتيجة لكون هذا القطاع يوفر ظروف تقاعدية ويضمن لهم الحماية الاجتماعية أحسن من القطاع الخاص،وبالمقابل فإن القطاع الخاص بالجزائر يشغل قرابة 60% من اليد العاملة، إلا أن مساهمته في التشغيل ما تزال متدنية إذا ما قورنت بفرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص في الدول المتقدمة والمقدرة بنسبة 85% (22)، على الرغم من التحفيزات التي يحصل عليها.

الجدول رقم 11: نسبة التوظيف في القطاعين العام والخاص للفترة الممتدة من 2010 الى 2015

السنوات	2010	2013	2015
القطاع العام	%34,4	%41,2	%42
القطاع الخاص	%65,6	%58,8	%58

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 05 :نسبة التوظيف في القطاعين العام والخاص للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015

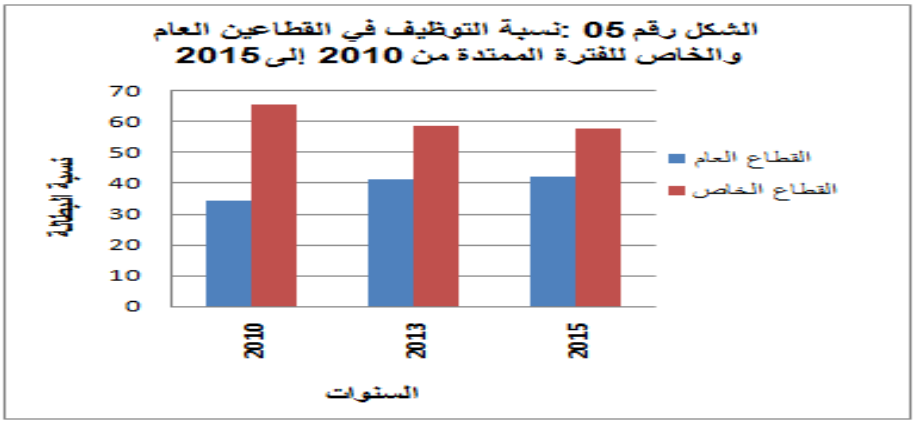

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

4-1-6- البطالة المقنعة: لقد ساهمت بعض آليات التشغيل وعلى رأسها عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج حاملي الشهادات والتي تم تبنيها من أجل الحد من ارتفاع نسب البطالة في صفوف خريجي الجامعات، في الانتقال من البطالة العادية إلى البطالة المقنعة، وذلك نتيجة عدم وجود معايير واضحة لتشغيل الجامعيين كعدم مراعاة التخصصات المطلوبة وعدم احترام عدد المناصب الشاغرة خاصة في الإدارات العمومية والتي تم إغراقها بالمستفيدين من هذه الصيغة دون مراعاة طاقتها الاستيعابية وهو ما أثر على صيرورة العمل في هذه المؤسسات، ويفضي إلى عدم اكتساب هؤلاء الموظفين الخبرة والمهارة، الأمر الذي ينعكس سلبا على المردودية والنوعية، وفي ظل هذه الظروف ظهرت ظاهرة جديدة وهي عدم ممارسة المستفيدين من هذه الصيغة للتوظيف لمهامهم على الرغم من تحمل الخزينة العمومية لأعباء مرتباتهم وذلك نتيجة لعدم المراقبة والتابعة وضعف الطاقة الاستيعابية للإدارات العمومية.

4-2- آفاق سياسة التشغيل في الجزائر:

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات بدءا بالتعديل الهيكلي ، وتردي الوضع الأمني، وتفاقم ظاهرة البطالة وتأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري إلا أن الجزائر وبطاقاتها البشرية ومواردها المالية قادرة على تجاوز المشكلة ، عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها.

ومن خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، فإنه يمكن اعتماد نقاط أساسية كخطة عمل لتحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة كما يلي[23]:

- الاهتمام بمصادر تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على المحافظة على نمو الناتج المحلي بـ5% فما فوق.
- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- التوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، من أجل مزيد من خلق لمناصب الشغل.
- الاهتمام بقطاعي السياحة والفلاحة من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة.
- تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الاستثمار حسب اختصاصهم العلمي الأكاديمي.
- إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات الصغيرة والحرفية المؤدية بقوانين وتشريعات كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة.
- اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل في وضع بنك المعلومات بالمشاريع والاستثمارات داخل الولاية.
- تحفيز وتشجيع النساء على الاستثمار في المجالات التي لهن الكفاءة فيها.
- تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

الخاتمة:

لقد اتجهت الجزائر على غرار الكثير من الدول النامية إلى تبني سياسات تشغيل خاملة وأخرى نشيطة، وأنفقت عليها مبالغ مالية هامة من دخلها القومي، وذلك لتقليص معدلات البطالة التي بلغت ذروتها سنة 2000 بنسبة قاربت 30%، والتي كانت نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر في فترة التسعينات، والتي كان لها الأثر البالغ على حجم العاطلين عن العمل في الجزائر، ونجحت هذه السياسات في تخفيض معدلات البطالة حيث بلغت أقل مستوياتها سنة 2013 بنسبة 9.8%،لكن رغم كل ذلك فهي لازالت مرتفعة إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للبطالة والمقدر بـ5.9% هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا تمعنا في معدلات البطالة في صفوف الشباب، وخاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، فهي لازالت مرتفعة، ومن أجل تحسين أداء آليات وأدوات سياسات التشغيل المتبعة نقترح مجموعة من التوصيات لعلها تساعد أصحاب صناع القرار في الحكومة الجزائرية في صياغة سياسة تشغيلية متكاملة.

التوصيات:

- الربط بين برامج ومناهج التعليم والتكوين المهني ومتطلبات أسواق العمل في الجزائر.

- تشجيع تمويل الاستثمارات التي تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة باعتبارهما القطاعين المنتجين للثروة، والموفرين لفرص عمل قارة.
- ضرورة الابتعاد عن سياسات التوظيف المؤقتة، أو ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل لعدم جدوى هذا النمط في الحد من البطالة، والاعتماد على برامج أكثر واقعية تأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي إلى جانب البعد الاجتماعي خاصة إذا تعلق الأمر بالجامعيين.
- إنشاء قاعدة معلومات (تتضمن بيانات وإحصائيات) توفر كل المعطيات المتعلقة بسوق العمل ومخرجات الجامعة ومراكز التكوين المهني.
- على الحكومة إجراء تقييم حول مدى نجاعة الآليات والبرامج المتبعة في التشغيل لتثمين ما يجب تثمينه، وإصلاح ما يجب إصلاحه، في سبيل إعداد سياسة متكاملة للتشغيل.
- ضرورة إشراك جميع الأطراف الفاعلين في عملية التشغيل (حكومة، أرباب العمل، النقابات العمالية) عند رسم أي إستراتيجية جديدة للتشغيل.
- إجراء دراسات عن التجارب العالمية التي تملك سياسات تشغيل ناجعة ، ومحاولة الاستفادة منها.
- تشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي ومحاولة توعية الفئة الشبانية بضرورة التوجه نحو هذا القطاع والذي يعد قطاع استراتيجي كبديل لمرحلة ما بعد النفط، والذي يستطيع القدرة على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة خاصة تلك التي تملك مستوى محدودا من التعليم أو تفتقد للتكوين، بما أن العمل في قطاع الفلاحة في غالب الأحيان لا يتطلب مستوى علميا عاليا.
- ضرورة العمل على تبني سياسة تشغيلية تراعي وتستشرف عالم الشغل من حيث اليد العاملة ومؤهلاتها.

قائمة المراجع:

(1)- دحماني محمد ادريوش ، اشكالية التشغيل في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2012-2013، ص 190.

(2)- communiqué de presse du ministre du travail du 11 mai 1998 citant de Saib Musette, Nacer Eddine Hammouda, évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, cahiers du cread, Alger, n° 46-47 ,1998-1999.

(3)- Office National des Statistiques, emploi et chômage entre 1997 et 2000 .

(4)- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره، ص 191.

(5)- بن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011،ص 56. (6)- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 249، نقلا عن عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، دار الخلدونية، الجزائر 2011، ص 245-246.

(7)- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء ،الجزائر في 24 ماي 2014.

(8)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية ليوم الخميس 2014/09/18. (9)- الديوان الوطني للإحصاء النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015،النشرة رقم 726،ص 2.

(10)- مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر -3 ديسمبر2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب, ص9.

(11)- رواب عمار وغربي صباح, التكوين المهني والتشغيل في الجزائر, مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف,العدد5, 2011,ص 70.

(12)- فاطمة الزهراء بوكابوس, سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي مذكرة ماستر أكاديمي ، قسم العلوم الاجتماعية, جامعة البويرة, 2011,2012 , ص48.
(13)- رواب عمار وغربي صباح,مرجع سابق,ص70-71.
(14)- سومية وعفاف, دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012, مذكرة ماستر أكاديمي ، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة البويرة, 2015,2014 , ص83-84.
(15)- عقبة ورياض, أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990- 1998 و 1999- 2010),ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة,ص6.
(16)- عبد الله وحمزة, إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (- المساهمات وأوجه القصور -), ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة,ص8و9.
(17)- *عاقلي* فضيلة, إجراءات البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر), ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة,ص10و11.
(18)- فاطمة الزهراء بوكابوس, مرجع سابق, ص64.
(19)- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث،عدد10/ 2012، ص 1.
(20)- رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013، ص 137.
(21)- غويني العربي، دراسات وتقييم البرامج لتدارك النقائص وإشراك البلديات ضروري لمواجهة بطالة الشباب،مقتبس من الحوار الذي خص به جريدة الشعب بتاريخ 01 مارس 2014، المقال موجود على الموقع: www.ech-chaab.com
(22)- مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص196-197 .
(23)- بن عزة وشليل, دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010/1990, ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة,ص13و14.